المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

# مقال بعنوان

# الواقع الليبي ، خيار أم اختيار ؟؟؟

بقلم / عبد الباسط الدوكالي علي

رئيس قسم البحوث والدراسات العلمية

لا شك بأنّ الاختيارات غالباً ما تكون خاطئة بفعل الخيارات الخاطئة أو تكون خاطئة عن سوء قصد وغفلة في ظلّ خيارات صحيحة لنخلص إلى أنّ جل الليبيين قد أخفقوا بعد مضيّ عقد من الزمن في بناء وطنهم ودولتهم بسبب خياراتهم الخاطئة؛ لابتعادهم عن الهوية الوطنية ولتمسكهم بالخصوصية الدونية ببعدها السياسي القبلي وبامتيازاتها الفئوية بما شتّت اختياراتهم تعزيزاً لمكتسباتهم بعيداً عن إيجاد الصيغة المناسبة للعبور بليبيا إلى برّ الأمان.

فواقع الحال يشير في أحد مسبّباته الأساسية المعرقلة لعملية العبور بالوطن لحالة الاستقرار إلى وجود قوى سياسية محلية على سبيل المثال ذات خيار ايديولوجي سعت إلى تسويق مشروعها الفقهي في جانب منه والنضالي على أحقيته انطلاقاً من فكرها العقائدي أدّى إلى تعميق اغترابها عن محيطها التعدّدي والى التباعد مع الآخر، بالرغم من أنها أوحت وتصرفت ظاهرياً على مدى عقد من الزمن بعكس ذلك بهدف تعزيز هويتها وتمايزها لدوافع تمليها ضرورات البقاء ومقتضيات المصالح التي لا يتلاقى معظمها مع مصالح الناس والمصالح الوطنية العليا ، فبدل من أن تختار التكامل مع باقي المكونات على أسس وطنية ارتضاءً للتعددية، لكن استناداً لبرامج سياسية اقتصادية اجتماعية مفيدة وواعدة ذات منفعة عامة تكون بعيدة عن الفساد وقابلة للتطبيق الداخلي لتشكيل عوامل قوة لتحصين انجازاتها وخاصرتها من جهة، ولتفادي عزلتها من جهة أخرى القائمة أساساً على لعب دور الضحية نتيجة عوامل تاريخية تدّعي تمثيلها والتصريح باسمها أخرجتها من دائرة الواقعية إلى أخرى ترى فيها الأخر على أنه مصدر جحيمها وأنّ نعيمها هو في كسر إرادته مستخدمةً لهذه الغاية لغة الخطابين: الأول تعبوي والأخر سياسي بنبرةٍ واثقة وبمزاجٍ "التقوقع"، رسمت بهما خطّاً سميكاً بين الأنا والأخر وبين الـ(نحن) والـ(هُم)، بما كرّس "الائتلافية" في تعاطيها مع باقي المكونات السياسية

والاجتماعية لكونها متباعدة الرؤى والأداء والأهداف معها أصلاً على حساب الشراكة الفعلية مما أدّى إلى فك عقد الشراكة الوطنية برمته بشكل تامّ ومستمرّ نتيجة هذا الخيار وبكلفة مؤذية طالت أموال الناس ولقمة عيشهم وعوامل أمنهم وأمانهم وطمست معظم رصيد ما تحقق من إنجازات بداية العقد.

كما أنّ هناك واقع حال أخر ومسبّبات أساسية أخرى معرقلة لعملية الاستقرار عند قوى سياسية محلية على سبيل المثال لا الحصر أيضاً كان خيارها ولا يزال الولاء لليبيا ككيان جعلته ملتبس الانتماء والهوية واختارت منذ ذات العقد الابتعاد عن قضايا محيطه بحجة الحياد تنكراً لواقعه القومي الذي لو تآلفت معه لحفظت خصوصيتها وتمايزها على نحو وطني غير قبلي محاكاةً وانسجاماً مع موقعه الجيوسياسي من جهة وتكريساً لانتمائها الطبيعي لهذه البيئة والأرض من جهة أخرى وذات اللغة الواحدة لكنها بدل ذلك استمرّت وبهدف تعزيز خيارها بالرهان على العامل الخارجي ذو المطامع الكبرى في المنطقة التي لا تقوى الدولة بوضعها المتشردم أصلاً على مجاراتها أو التصدي لها أو مواجهتها في ظلّ غياب وحدة وطنية داخلية وتشتت في القرار السياسي منع من إيجاد آليات وحلول تدعم أيّ صمود داخلي بمواجهة التحديات الكبرى والى وضع حدّ لما وصلت اليه الأمور من انفلات على كافة الصعد أدّى ذلك إلى عدم القدرة على بناء دولة مؤسسات بفعل المحاصصات والهدر والتراخي والفوضى والمصالح الفئوية الضيقة وبفعل سيطرة فئة بعينها على أجهزة الرقابة والمحاسبة والنيابة وغياب العدالة الاجتماعية والبرامج الوطنية التي كان من شأنها لو تحررت ووُجدت أن تُبعد شبح الانهيار الكلي عن البلاد نتيجة هذا الخيار وأن تعيد النظر بطرح مشاريع اللامركزية الموسعة في المجتمع الواحد استناداً إلى عوامل سياسية وديمغرافية محدّدة.

إن وقائع الحال الأخرى عديدة وكلها لديها مسبّبات أساسية وخيارات عرقلت عملية عبور ليبيا لحالة الاستقرار أسوةً بالحالات الأخرى، فالإقطاع السياسي قد حجّم عبر تاريخه الحريات السياسية في حدود سقف الزعامات والتقليد السياسي قضى بدوره على الطموح الشبابي بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال عملية التوريث السياسي، أما الحركات القومية والتحررية المندّدة بالاستعمار والوصايات الأجنبية فقد أتت كتعبير عن المزاج الشعبي الحرّ لكن نشاطها وحركتها وبرامجها بقيت محدودة ومكبّلة وغير قادرة على إحداث أيّ تغيير إيجابي يمكن أن يؤدي إلى كسر وانفكاك عقد الارتهانات والتبعية.

وعليه فقد عجز الليبيون في حكم أنفسهم ضمن إدارة يسودها القانون ليس لأنهم لا يريدون فربما تكون الإرادة موجودة ولو بالشكل أو بالتمنّي بل لأنهم تمسكوا بالخصوصية المناطقية في الحكم على حساب المصالح الوطنية طمعاً بالامتيازات

بما لا يبني دولة ولا يؤسس لوطن، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على عدم نضوج الفكر الوطني لدى مختلف الفئات الشعبية الليبية وقادتهم بما كان سيؤهّلهم للسعي في سبيل بناء وطن وحماية التعددية فيه، وطنٌ لا تبقى فيه المؤسسات شكلية ولا العدالة مهمشّة ولا القوانين مخترقة ولا قضاؤه مشلول، ولا قواته المسلحة في خدمة سلطات الهدر والفساد، ولا الهوية الوطنية فيه مغيبة، ولا يبقى الدستور فيه وجهة نظر، وطنٌ تكون فيه الحرية مسؤولة والديمقراطية فيه ذات أسس هادفة للبناء والتقدم، وطنٌ لا يبقى فيه المواطن قلقاً على مستقبله ، ولا يبقى فيه المستثمر قلقاً على مصالحه ، ولا يبقى فيه شبابه رهينة الانتظار ، وطنٌ فارغ من كلّ هؤلاء لا يعود وطن، لأن عوامل الطرح والقسمة فيه هي أقوى من عوامل الجمع بما لا يُقاس، تحول بفعل فاعل إلى لغمٍ دائمٍ قابل للانفجار فخدموا بذلك أعداءه بفعل خياراتهم الخاطئة بل المميتة بدلاً من أن يكون واحةً قابلةً للحياة والتقدم والاستمرار.

في المقابل وبالحديث عن مشروع النهوض، فقد وحّد العدو مشروعه الهادف إلى إضعافنا فاستعمارنا لنهب ثرواتنا ولرهن قرارنا بما يخدم أجندته ولإبقائنا في موقع الدفاع عن النفس نبحث فيه عن التقدم فلا نجده ونبحث عن التطور فلا نجده ونبحث عن الاستقرار فلا نجده ونبحث عن مستقبل أجيالنا فإذا هي بمتناوله، عدوّ بنى اقتصاده على حساب اقتصادنا وعزز عوامل نموّه من خزائن أموالنا وثرواتنا الطبيعية وأنشأ قوّته على حساب ضعفنا وتبعثر قوانا وتشتت طاقاتنا بعدما تأكد من عجزنا في بناء مستقبلنا وتلهّينا الدائم في البحث عن جنس الملائكة من ضمن خيارات جوفاء بعناوين فارغة خسرنا بسببها الدنيا ولم نكسب بواسطتها الآخرة نتيجةً لتلك الخيارات.

ويبقى الخيار الأصعب للعبور بليبيا إلى بر الأمان هو في معرفة "أيّ ليبيا نريد؟" في دوره وهويته وأهدافه معزَّزاً بلغة الإيمان لا بالمناطقية والقبلية، محصَّناً بالمساواة لا بالفئوية، يسوده العدل لا اللصوصية، مدافعٌ صلبٌ عن حقوق أبنائه وعن مصالحه الوطنية، عماده الهوية الوطنية، خيارٌ يصلح كخطوة أولى على السكة الصحيحة والتي بنتيجتها سوف نُصيب باختياراتنا الوطنية فنستعيد بذلك المبادرة ونتقدم على الصعد كافة تعزيزاً وصوناً لهذا الخيار.

فقيام (ليبيا) أبدا لم ولن يكون خياراً ولا حتى اختياراً، بل هدف لكل من يحمل في عروقه قطرة دم طاهرة زكية فيكون الأمر مقضيَّاً .